ISSN 0256-1190

٢٠٠٥

حالة الأغذية والزراعة

التجارة الزراعية والفقر

هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟

الصور على صفحة ٣: جميع الصور من الأرشيف الإعلامي للمنظمة

يمكن طلب نسخ من مطبوعات المنظمة من:

SALES AND MARKETING GROUP
Information Division
Food and Agriculture Organization of the United Nations
Viale delle Terme di Caracalla
00100 Rome, Italy

E-mail: publications-sales@fao.org
Fax: (+39) 06 57053360
Web site: http://www.fao.org/catalog/inter-e.htm

سلسلة دراسات الزراعة رقم 36
ISSN 0256-1190

٢٠٠٥

حالة الأغذية والزراعة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، ٢٠٠٥

المحتويات

تقديم ز
شكر وتقدير ي
مذكرة تفسيرية ك

الجزء الأول
التجارة الزراعية والفقر

أولا: مقدمة وعرض عام ٣
التجارة والفقر والأمن الغذائي: ما هي الصلات؟ ٦
عرض عام للتقرير ٧
ثانيا: اتجاهات وأنماط التجارة الزراعية الدولية ١٢
التجارة الزراعية والاقتصاد العالمي ١٢
التحوّل الجغرافي في التجارة الزراعية ١٤
التجارة الزراعية في أقل البلدان نموا ١٦
التجارة الزراعية داخل الأقاليم ١٧
المنتجات المصنّعة ودور محال السوبر ماركت ٢٠
النتائج الرئيسية ٢٥
ثالثا: أفق سياسات التجارة الزراعية ٢٦
تطور سياسة التجارة الزراعية ٢٦
الدعم المحلي ٣٠
المنافسة التصديرية ٣٣
الوصول إلى الأسواق ٣٨
النتائج الرئيسية ٤٧
رابعا: آثار إصلاح التجارة الزراعية على الاقتصاد الكلي ٤٨
نمذجة إصلاح السياسة التجارية ٤٨
نتائج نماذج التوازن العام القابل للاحصاء ٥٠
نموذج قطاع الزراعة، الحالة والنتائج ٥٧
النتائج الرئيسية ٥٨
خامسا: آثار إصلاحات التجارة الزراعية على الفقر ٦٠
دور الزراعة في الحد من الفقر ٦٠
دور التجارة في الحد من الفقر ٦٣
إصلاح التجارة الزراعية وعلاقته بالفقر ٦٦
أثر إصلاحات التجارة على عوامل السوق ٧٢
إصلاحات التجارة والإنتاجية والنمو الاقتصادي ٧٤
مدلولات البحوث المتعلقة بالسياسات ٧٨
النتائج الرئيسية ٧٩
سادسا: التجارة والأمن الغذائي ٨٠
ما هو الأمن الغذائي؟ ٨١
العلاقات المتبادلة بين التجارة والجوع ٨٣
تحرير التجارة والأمن الغذائي ٨٤
دراسات الحالة عن الاقتصاد الكلي والإصلاحات التجارية ٨٦
النتائج الرئيسية ٩٦

سابعا: توظيف التجارة لصالح الفقراء: المنهج مزدوج المسار للحد من الجوع والفقر ٩٨
المسار الأول: خلق الفرص ٩٩
المسار الثاني: ضمان الحصول على الغذاء ١٠٢
هل نحن على المسار الصحيح ؟ ١٠٣
الموجز ١٠٥

الجزء الثاني
الاستعراض العالمي والاقليمي: حقائق وأرقام

١- اتجاهات نقص الأغذية ١١٧
٢- الطوارئ الغذائية والمعونة الغذائية ١١٩
٣- المساعدات الخارجية للزراعة ١٢١
٤- إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية ١٢٣
٥- حالة الإمدادات العالمية من الحبوب ١٢٦
٦- اتجاهات الأسعار الدولية للسلع ١٢٧
٧- التجارة الزراعية ١٣٠
٨- مصايد الأسماك: الإنتاج والاستخدام والتجارة ١٣٤
٩- الغابات ١٣٧

الجزء الثالث
الملحق الإحصائي

ملاحظات على الجداول الملحقة ١٤٣
الجدول ألف ١ البلدان والأقاليم المستخدمة في الأغراض الإحصائية ١٤٨
الجدول ألف ٢ الأمن الغذائي والتغذية ١٥٠
الجدول ألف ٣ الإنتاج الزراعي والإنتاجية ١٥٤
الجدول ألف ٤ مؤشرات السكان والقوة العاملة (٢٠٠٤) ١٥٩
الجدول ألف ٥ استخدام الأراضي ١٦٥
الجدول ألف ٦ مؤشرات التجارة (معدل ٢٠٠١-٢٠٠٣) ١٧٢
الجدول ألف ٧ المؤشرات الاقتصادية ١٧٧
الجدول ألف ٨ إنتاجية العوامل الاجمالية ١٨٢

المراجع ١٨٧
الفصول الخاصة من حالة الأغذية والزراعة ١٩٣
مطبوعات مختارة ١٩٥

مساهمة خاصة

هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟ وجهة نظر المجتمع المدني ١٠٨

الجداول

١- وجهة الصادرات الزراعية بحسب الإقليم (النسبة المئوية) ٢٢
٢- منشأ الواردات الزراعية بحسب الإقليم (النسبة المئوية) ٢٣
٣- تقديرات دعم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمنتجين ٣٠
٤- تدابير الدعم المحلي ٣١
٥- بيانات التعريفات الجمركية الزراعية على المستوى القطري، ٢٠٠٠-٢٠٠٢ ٤٣
٦- مكاسب الرفاه الاجتماعي مستمدة من دراسات التوازن العام القابل للإحصاء عن تحرير التجارة ٥٢
٧- التجارة الثنائية: نسبة التغير في قيمة أحجام الواردات الثنائية ٥٥
٨- تأثير تحرير التجارة على أجور العمال غير المهرة بحسب القطاع والسيناريو (نسبة التغير) ٥٦
٩- تأثيرات إصلاح السياسات على أسعار السلع العالمية ٥٧
١٠- مؤشرات الأغذية والجوع بحسب الإقليم ٨٠
١١- متوسط التعريفات الجمركية المطبّقة والمقيدة للدولة الأولى بالرعاية (النسبة المئوية) ٨٨
١٢- نسبة القيمة الإجمالية للواردات الغذائية الى القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية ٩٢
١٣- تغير نسبة السكان ناقصي التغذية وإنتاج الأغذية والفقر في الريف والنمو الاقتصادي ٩٣
١٤- توافر السعرات الحرارية والبروتينات للفرد الواحد في الفترة ١٩٨٠/١٩٨٢ – ١٩٩٩/٢٠٠١ ٩٥
١٥- نصيب الفرد من شحنات المعونة الغذائية من الحبوب ١٢٠

الأطر

١- ما تستخلصه الوكالات متعددة الأطراف الأخرى بشأن التجارة والتنمية ٤
٢- الشروط الأساسية لاتفاقية جولة أوروغواى بشأن الزراعة ٢٨
٣- نظام حصص أسعار التعريفة الجمركية لمنتجات الألبان في الاتحاد الأوروبي ٣٨
٤- التعريفة الجمركية كإيرادات ضريبية ٤١
٥- الملامح الرئيسية لنماذج التوازن العام القابل للإحصاء ٥٠
٦- ماذا نعلم عن الحد من الفقر؟ ٦١
٧- الأسر الزراعية ٦٨
٨- آثار التحرير الزراعي على الفقر في البرازيل ٧٠
٩- لماذا تعتبر التجارة مهمة للحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي؟ ٧٦
١٠- تحرير سوق "الكاشو" في موزامبيق ٨٥
١١- كسر دائرة الجوع والفقر: استراتيجية مزدوجة المسار للحد من الجوع والفقر ٩٩

الأشكال

١- نمو الناتج المحلى الإجمالي العالمي والتجارة العالمية في السلع والخدمات ١٣
٢- نمو الناتج المحلى الإجمالي الزراعي العالمي والتجارة العالمية في السلع الزراعية ١٣
٣- نسبة التجارة إلى الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد العالمي ١٣
٤- مجموع الصادرات الزراعية العالمية ونسبتها في تجارة البضائع ١٤
٥- حصة البلدان النامية في تجارة المنتجات الزراعية ومجموع التجارة في البضائع ١٥
٦- تجارة المنتجات الزراعية في البلدان المتقدمة والنامية ١٦
٧- نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة والنامية ١٧
٨- تجارة المنتجات الزراعية في أقاليم البلدان النامية ١٨
٩- نصيب الإقليم من التجارة العالمية في المنتجات الزراعية ١٩
١٠- التجارة في المنتجات الزراعية في البلدان الأقل نمواً ٢٠
١١- نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا ٢٠
١٢- حصة المنتجات المصنّعة من الصادرات الزراعية ٢١
١٣- الصادرات المدعومة بإعانات كحصة من مجموع صادرات الاتحاد الأوروبي لمنتجات معينة، ١٩٩٥-٢٠٠١ ٣٤
١٤- تصاعد التعريفات للألياف والمنسوجات والملابس ٤٢

١٥- الناتج المحلى الإجمالي الزراعي ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢ ٦٢
١٦- فرص العمل في الزراعة ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢ ٦٢
١٧- التجارة في المنتجات الزراعية ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢ ٦٤
١٨- الصادرات الزراعية ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢ ٦٤
١٩- الواردات الزراعية ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢ ٦٥
٢٠- الواردات الغذائية ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢ ٦٥
٢١- إدماج الزراعة في الأسواق العالمية ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢ ٦٥
٢٢- التأثيرات الإقليمية لتحرير التجارة في المكسيك ٦٧
٢٣- انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وآثاره الأولية على الدخل الحقيقي للأسر الريفية والحضرية ٦٩
٢٤- تأثير السوق المشتركة الجنوبية على الدخل الحقيقى للأسر في الأرجنتين ٧٣
٢٥- تأثيرات تحرير التجارة على الدخل الحقيقي للأسر في المكسيك ٧٣
٢٦- الإطار المفاهيمي لانعدام الأمن الغذائي ٨١
٢٧- نسبة ناقصي التغذية إلى معدل التجارة في المنتجات الزراعية قياسا إلى الناتج المحلى الإجمالي الزراعي ٨٢
٢٨- نسبة نقص الوزن مقابل معدل التجارة في المنتجات الزراعية قياسا إلى الناتج المحلى الإجمالي الزراعي ٨٣
٢٩- إطار الإصلاح – الاستجابة والنتائج ٨٤
٣٠- تطوّر الأسعار المحلية الحقيقية ومعدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي في شيلي ٩٠
٣١- تطوّر الأسعار المحلية الحقيقية ومعدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي في غانا ٩١
٣٢- تغيّر متوسط الأغذية المتوافرة مقابل تغيّر انتشار نقص التغذية في حقبة التسعينات ٩٤
٣٣- الرصيد الرأسمالي الزراعي للعامل الزراعي الواحد في البلدان النامية
بحسب انتشار نقص التغذية في الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٢ ١٠٤
٣٤- التوجهات الزراعية في استثمارات القطاع العام ١٠٥
٣٥- الاتجاهات طويلة الأجل للمساعدات الخارجية للزراعة، في الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٢ ١٠٥
٣٦- المساعدات الخارجية للزراعة للعامل الزراعي الواحد بحسب انتشار نقص التغذية في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ ١٠٦
٣٧- السكان ناقصو الأغذية بحسب الإقليم، ٢٠٠٠-٢٠٠٢ ١١٧
٣٨- الاتجاهات في عدد ناقصي الأغذية في البلدان النامية، بحسب الإقليم ١١٨
٣٩- الاتجاهات في نسبة ناقصي الأغذية في البلدان النامية، بحسب الإقليم ١١٨
٤٠- المستفيدون من المعونة الغذائية من الحبوب ١١٩
٤١- المستفيدون من المعونة الغذائية من غير الحبوب ١٢١
٤٢- الالتزامات بالمساعدات الخارجية للزراعة، بحسب أهم الأقاليم المستفيدة ١٢٢
٤٣- نصيب العامل الزراعي من المساعدات الخارجية للزراعة ١٢٢
٤٤- التغيرات في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية ١٢٤
٤٥- الاتجاهات طويلة الأجل في نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي، بحسب الإقليم ومجموعة البلدان ١٢٥
٤٦- إنتاج الحبوب واستخدامها في العالم ١٢٦
٤٧- مخزونات العالم من الحبوب ونسبة الاستخدام إلى المخزونات ١٢٧
٤٨- اتجاهات أسعار السلع ١٢٨
٤٩- التغيرات السنوية في قيمة الصادرات الزراعية العالمية ١٣٠
٥٠- الصادرات الزراعية العالمية ١٣١
٥١- الصادرات والواردات الزراعية، بحسب الإقليم ١٣١
٥٢- إنتاج الأسماك في العالم، الصين وباقي العالم ١٣٥
٥٣- التجارة في الأسماك والمنتجات السمكية في البلدان المتقدمة والنامية ١٣٦
٥٤ - الصادرات الصافية من الأسماك والمنتجات السمكية وسلع زراعية مختارة في البلدان النامية ١٣٦
٥٥ - الإنتاج العالمي من الأخشاب المستديرة ١٣٧
٥٦- الإنتاج والاستهلاك من الأخشاب المستديرة الصناعية وارداتها وصادراتها في عام ٢٠٠٢ ١٣٨
٥٧- الإنتاج من الأخشاب المستديرة، البلدان المتقدمة والنامية ١٣٨
٥٨- قيمة التجارة في المنتجات الحرجية ١٣٩
٥٩- إنتاج الأخشاب المستديرة الصناعية بحسب الإقليم، ٢٠٠٢ ١٤٠

تقديم

يبحث تقرير حالة الأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٥ الصلات بين الزراعة والتجارة والفقر ويتساءل عما إذا كانت التجارة الزراعية الدولية، وزيادة إصلاحها، يمكن أن تساعدا على التغلب على الفقر المدقع والجوع.

والإحصاءات العالمية عن الفقر والجوع معروفة تماما جميعها. إذ يقدَّر أن ١,٢ مليار شخص يعيشون على دخل يقل عن دولار واحد يوميا. وتشير أحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن ٨٥٢ مليون شخص يفتقرون إلى غذاء كاف لكي يعيشوا حياة نشطة وصحية. ويتزايد الوعي الآن بأن الفقر المدقع والجوع ظاهرتان ريفيتان إلى حد كبير. فمعظم الجوعى والفقراء في العالم يعيشون في مناطق ريفية ويعتمدون في معيشتهم على الزراعة. وبقدر ما تتأثر الزراعة بالتجارة ستؤثر التجارة حتما في سُبل معيشة أشد سكان العالم ضعفا وفي أمنهم الغذائي.

ويتزايد اندماج الاقتصاد العالمي عن طريق التجارة، وتمثل الزراعة جزءا من هذا الاتجاه الأوسع نطاقا. وبالنسبة لبعض البلدان، ساهم التوسع في التجارة الزراعية – بفعل إصلاح السياسات الزراعية والتجارية – في تحقيق فترة من النمو الاقتصادي السريع المساند للفقراء. بل إن بعض البلدان التي كانت الأكثر نجاحا في الحد من الجوع والفقر المدقع قد اعتمدت على التجارة في المنتجات الزراعية، إما على صادراتها أو وارداتها من هذه المنتجات أو على كلتيهما، كعنصر أساس من عناصر استراتيجيتها الإنمائية.

إلا أن كثرة من أشد البلدان فقرا لم تكن تجربتها إيجابية بنفس القدر. بل يزداد تهميشها وضعفها، بحيث تعتمد على الواردات للحصول على حصة متزايدة من احتياجاتها الغذائية دون أن تكون قادرة على التوسع في صادراتها الزراعية أو غير الزراعية وعلى تنويع تلك الصادرات. وترى منظمة الأغذية والزراعة أن عملية الإصلاح الجارية يجب أن تراعي الظروف المحددة لهذه البلدان، وبخاصة مرحلة تنميتها الزراعية وسياساتها التكميلية اللازمة لضمان إدماجها بنجاح في الأسواق الزراعية العالمية.

ولقد أدركت منظمة الأغذية والزراعة منذ أمد طويل أن التجارة الزراعية حيوية للأمن الغذائي وللتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي. والواردات الغذائية لا غنى عنها باعتبارها مكملة للإنتاج المحلي في توفير الحد الأدنى من إمدادات المواد الغذائية الأساسية في كثير من البلدان. كما أن الصادرات الزراعية مصدر مهم للدخل من النقد الأجنبي وللدخل الريفي في كثير من البلدان النامية. والحد من الإعانات الزراعية التي تشوّه التجارة ومن الحواجز التي تعوق التجارة الزراعية يمكن أن يساعد على تحقيق النمو، لأن المنتجين على نطاق العالم يستطيعون عندئذ أن يتنافسوا على أساس الميزة النسبية لكل منهم.

إلا أن التجارة الدولية في المنتجات الزراعية تتسم بعدد من المشكلات التي لا تتيح التنافس على أساس الميزة النسبية. فالإعانات والحماية الحكومية، وبخاصة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تشوّه إلى حد كبير أسواق الكثير من منتجات المناطق المعتدلة والسلع الغذائية الأساسية. فبعض البلدان المتقدمة ما زال يقدم إعانات لمزارعيه، بل ويقدم حتى إعانات لصادراتهم الزراعية إذا أدت الإعانات للمزارعين إلى وجود فوائض في الأسواق. وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الأخرى، وبخاصة المنتجات الاستوائية مثل البن والشاي والألياف الطبيعية والفواكه والخضروات الاستوائية، تتضمن المشكلات ارتفاع التعريفات الجمركية فضلا عن تعقّدها وتغيّرها موسميا وحدوث تصاعد كبير في تلك التعريفات.

وهذه التشوهات في الأسواق تنحو إلى خفض أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية وإلى الحد من إمكانية الوصول إلى الأسواق. وقد ساعد ذلك البلدان ذات الدخل المنخفض المستوردة الصافية للأغذية على أن تُبقي فواتير وارداتها الغذائية منخفضة، ولكنه أرسل أيضا إشارات خاطئة إلى حكومات البلدان النامية ضللتها أحيانا بحيث جعلتها تتجاهل قطاعها الزراعي. وأعاق انخفاض الأسعار وانعدام الاستثمار التنمية الزراعية والريفية في البلدان الفقيرة. ويجب التشديد

في هذا السياق على أن من مصلحة البلدان المتقدمة أن تنمو البلدان النامية بدرجة أسرع، لأسباب شتى ليس أقلها أهميةً زيادة حجم أسواق البلدان النامية أمام الصادرات غير الزراعية من البلدان المتقدمة.

وعلى البلدان النامية أن تتخذ قرارات مهمة أيضا. فبينما قد يستفيد بعض مصدّري البلدان النامية من تحرير السياسات الزراعية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فمن المتوقع أن تتحقق أكبر الفوائد للبلدان النامية من تحرير التجارة فيما بينها. بل إن معظم الفوائد التي يمكن أن تتحقق من تحرير التجارة الزراعية العالمية بالنسبة للبلدان النامية ستكون نتيجة لإصلاحات سياساتها هي. فالتجارة الزراعية فيما بين بلدان الجنوب تتسع بسرعة مع ارتفاع الدخل ونمو المدن وحدوث تحوّل في أنماط الحياة صوب نُظم غذائية أكثر تنوعا. وهذه هي أسواق النمو في المستقبل.

ولكن من الجدير بالذكر أن بعض البلدان النامية قد لا تستفيد من زيادة تحرير التجارة الزراعية. فبعض البلدان التي تعتمد على وصول صادراتها الزراعية وصولا تفضيليا إلى الأسواق المحمية الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ستخسر إذا تآكلت هذه الأفضليات. وسيلحق ضرر أيضا بالبلدان المستوردة الصافية للأغذية، وبخاصة على المدى القصير، بقدر ما ستؤدي إزالة إعانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في أسواق العالم.

وعلى الرغم مما يبدو من وجود توافق في الآراء واسع النطاق مفاده أن تحرير التجارة يعزز الكفاءة والنمو الاقتصاديين، فإن النتائج الفورية للفقراء ولمعدومي الأمن الغذائي تبدو مختلطة في سياق الأوضاع الحالية لأسواق السلع الزراعية المختلة. فالتجربة تبيّن أن المكاسب والخسائر وتوزيع الرابحين والخاسرين فيما بين الأفراد والبلدان هي أمور يحددها السياق. وعلى صعيد الممارسة العملية يبدو أن الكثير يتوقف على وجود عوامل تكميلية. فالتجارة الدولية وتحرير التجارة يمكن أن ينجحا على خير وجه في إحداث تخفيضات كبيرة في الجوع والفقر في حالة وجود تدابير تكميلية ملائمة.

وهذه التدابير تشمل، من ناحية، استثمارات تمكّن الناس من الاستفادة من الفرص التي تتيحها التجارة وتشمل، من الناحية الأخرى، شبكات سلامة اجتماعية لكفالة حماية أشد أفراد المجتمع تعرضا من الاختلالات التي يُحتمل أن تنشأ نتيجة لإصلاح التجارة. ويجب أن نولي دائما اهتماما خاصا للصعوبات المحددة التي تواجهها أقل البلدان نموا وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض والفئات المعرضة الأخرى.

ومن بين أهم هذه الاستثمارات تدابير مثل الحد من التفاوتات الكبيرة في الإنتاج الزراعي في المناطق المعتمدة على الأمطار وذلك عن طريق مشروعات مائية صغيرة النطاق تنفّذ على مستوى القرية والمجتمع المحلي؛ وتحسين الطرق الريفية لكي يتسنى وصول المدخلات بسهولة أكبر إلى المنتجين ووصول الإنتاج إلى الأسواق؛ وتحسين جميع مكونات سلسلة التسويق. ويلزم على وجه الخصوص وجود مرافق تخزين أفضل على مستوى المزرعة، وعلى مستوى عمليات التسويق وخدماته، وعلى مستوى المسالخ والموانئ. ولا يقل عن ذلك أهمية عنصر بناء القدرات لتمكين البلدان من الامتثال لمواصفات الجودة والسلامة ولاتفاقيتي تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك اكتساب ما يلزم من مهارات ومعدات وموارد، وتعزيز المؤسسات لتمكين البلدان من المساهمة بفعالية في هيئات وضع المواصفات.

وهذا النوع من الاستثمار في الزراعة والمناطق الريفية له مردودات متعددة، ليس أقلها زيادة قدرة البلدان النامية على زيادة فعالية مشاركتها في الاقتصاد الدولي. ومع وجود مساعدة مناسبة من البلدان الأغنى، يمكن أن تتحول المواصفات التجارية إلى فرصة مناسبة بدلا من كونها تهديدا.

وتوفّر الدراسات والتحليلات الجارية التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة دروسا مشجّعة ورسما للسياسات بوجه عام. ومن بين هذه الدروس المهمة الكثيرة ضرورة أن يتدارس واضعو السياسات، بعناية أكبر مما دأبوا عليه في الماضي، الكيفية التي يمكن بها استخدام السياسات التجارية استخداما إيجابيا لتحقيق نمو مساند للفقراء. وهذا ينطوي على الشروع بهمة في تطبيق سياسات وتوظيف استثمارات تكون مكمّلة للإصلاحات التجارية لتمكين الفقراء من الاستفادة من الفرص المرتبطة بالتجارة، مع إقامة شبكات سلامة لحماية أفراد المجتمع المعرضين.

ويشدد إعلان الألفية على أهمية التجارة الدولية في سياق التنمية والقضاء على الفقر. وقد التزمت الحكومات، بإصدارها إعلان الألفية، بجملة أمور من بينها إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف ويستند إلى قواعد سليمة ويقوم على عدم التمييز. فوجود نظام من هذا القبيل أمر ضروري إذا كان المراد للتجارة الزراعية الدولية أن تحقق نموا اقتصاديا أكثر إنصافا وأن تسهم في بلوغ غايتي التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

جاك ضيوف
المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة

شكر وتقدير

حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠٥ أعدها فريق من قسم الاقتصاد الزراعي والإنمائي، ترأسه تيري راني، خبير اقتصادي أول ومحرر. ويضم الفريق أندريه كروبنستدت، انليز ديوس، جاكوب سكوت وسلوبودانكا تيودوسيجيفيك. وتولت ستيلا دي لورونيزو وباولا دي سانتو تقديم خدمات السكرتارية والدعم الإداري. كما تولى الإشراف العام والتوجيه كل من راندي سترينجر، رئيس إدارة التنمية الزراعية المقارنة وبرابو بينجالي، مدير قسم الاقتصاد الزراعي والإنمائي.

الجزء الأول: "التجارة الزراعية والفقر، هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟"، أعد تحت توجيه جو فرانسوا، راندي سترينجر والكسندر ساريس. وقدم الكثيرون من الوحدات الفنية في المنظمة، لاسيما قسم السلع والتجارة، بالإضافة إلى خبراء من منظمات دولية أخرى وخبراء مستقلين، نصائح ومساعدات وتوجيهات مفيدة. وتولى إعداد البحث الرئيسي الخاص بالمعلومات الأساسية للجزء الأول جو فرانسوا وتوم هرتل وفيليب كيلاكوت وماروس ايفانيك وويل مارتين وراندي سترينجر وجاكوب سكوت وفرانك فان تونجيرين ووانج زي. وقد استفاد التقرير بدرجة كبيرة من التعليق النقدي والمراجعة التحليلية والتحرير الدقيق الذي قام به كيم أندرسن وجيل برونسما ووالتر فالكون وهارتويج دو هاين وتيم جوسلينج وجايمي موريسون وبرابو بينجالي ورامیش شارما والبرتو فالدس. وقدم الزملاء في قسم الإحصاء في المنظمة البيانات والمدخلات الإحصائية ذات الصلة.

الفصل الأول (مقدمة وعرض عام): قدم النسخة التمهيدية للنص جو فرانسوا وتيم جوسلينج وتيري راني وراندي سترينجر.

الفصل الثاني (اتجاهات وأنماط التجارة الزراعية الدولية): أعدت النص انليز ديوس وجاكوب سكوت وراندي سترينجر.

الفصل الثالث (أفق سياسات التجارة الزراعية): تضمن المساهمون جو فرانسوا وتيم وجوسلينج وويل مارتين وجاكوب سكوت وفرانك فان تونجيرين ووانج زي.

الفصل الرابع (آثار إصلاح التجارة الزراعية على الاقتصاد الكلي): يعتمد هذا الفصل على ورقة أساسية أعدها جو فرانسوا وفرانك فان تونجيرين. وقدم توم هرتل وتيري راني وجاكوب سكوت إسهامات إضافية.

الفصل الخامس (آثار إصلاحات التجارة الزراعية على الفقر): يعتمد هذا الفصل على ورقة أساسية أعدها توم هرتل وماروس ايفانيك. وقدم راندي سترينجر والبرتو فالدس مدخلات إضافية.

الفصل السادس (التجارة والأمن الغذائي): أعد هذا الفصل فيليب كيلاكوت وانليز ديوس وتيري راني وجاكوب سكوت، ويعتمد جزء كبير منه على بحث قام به قسم السلع والتجارة في المنظمة. وقد قدم هذا البحث للجنة مشكلات السلع في المنظمة في مايو/أيار ٢٠٠٥ في وثيقة الأمن الغذائي في سياق الإصلاحات الاقتصادية وإصلاحات السياسات التجارية: أفكار من تجارب البلدان (CCP 05/11).

الفصل السابع (توظيف التجارة لصالح الفقراء: المنهج مزدوج المسار للحد من الجوع والفقر): أعد هذا الفصل الختامي انليز ديوس وفيليب كيلاكوت وبرابو بينجالي وتيري راني وراندي سترينجر وجاكوب سكوت.

الجزء الثاني:"الاستعراض العالمي والإقليمي: حقائق وأرقام"، أعده أندريه كروبنستدت وانليز ديوس وجاكوب سكوت.

الجزء الثالث:"الملحق الإحصائي"، أعده أندريه كروبنستدت وانليز ديوس وتيري راني.

ويود فريق إعداد حالة الأغذية والزراعة أن يعرب عن الشكر بوجه خاص للمجلس الاستشاري الخارجي الذي يتألف من والتر فالكون (رئيسا) وبينا اجاروال وكيم أندرسن وسيمون اهوي وفرانز هيديوس وأوجينيا موشنيك لما قدموه من مشورة قيّمة عن نطاق التقرير ونقاط تركيزه. وقد استفاد التقرير من عمل السادة المحررين والمصممين وفناني التصميم والطباعة في إدارة النشر في منظمة الأغذية والزراعة.

مذكرة تفسيرية

أعدت البيانات الإحصائية الواردة في تقرير حالة الأغذية والزراعة على أساس المعلومات المتوافرة لدى المنظمة حتى نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥.

الرموز

استخدمت الرموز التالية في التقرير:

– = لا شيء أو كمية لا تذكر (في الجداول).

... = البيانات غير متوافرة (في الجداول).

دولار = دولار الولايات المتحدة.

التواريخ ووحدات القياس

٢٠٠٣/٢٠٠٤ = السنة المحصولية أو التسويقية أو السنة المالية التي تمتد من سنة تقويمية إلى السنة التالية لها.

٢٠٠٣–٢٠٠٤ = متوسط سنتين تقويميتين.

النظام المتري هو المستخدم دائما إلا إذا أشير إلى غير ذلك.

مليار = ١ ٠٠٠ مليون.

الإحصاءات

قد لا تكون حصيلة جمع هذه الأرقام متطابقة حيث أنها جمعت من أرقام مقربة. أما التغيرات السنوية ومعدلات التغيير فقد حسبت من أرقام غير مقربة.

الأرقام الدليلية للإنتاج

تشير الأرقام الدليلية للإنتاج الزراعي، التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة، إلى المستوى النسبي للحجم الكلي للإنتاج الزراعي في كل سنة، مقابل فترة الأساس ١٩٨٩–١٩٩١. وتعتمد هذه الأرقام على كميات مختلف السلع الزراعية، بعد ترجيحها من الناحية السعرية وخصم الكميات المستخدمة كبذور وأعلاف (بعد ترجيحها أيضا). ولذا، فإن المجموع الناشئ عن ذلك يمثل الإنتاج المتاح لجميع أنواع الاستخدام، باستثناء البذور والأعلاف.

وقد استخدمت معادلة "لاسبير" في حساب جميع الأرقام الدليلية، سواء كانت على مستوى القطر أو الإقليم أو العالم. وقد تم ترجيح مجموع الإنتاج من كل سلعة باستخدام متوسط الأسعار العالمية للسلع ومتوسط كميتها وموجز لها عن كل عام في الفترة ١٩٨٩–١٩٩١. وتم الحصول على الأرقام الدليلية بقسمة الأرقام الترجيحية الخاصة بسنة معينة على متوسط الأرقام الترجيحية لفترة الأساس ١٩٨٩–١٩٩١.

الأرقام الدليلية للتجارة

فترة الأساس للأرقام الدليلية للتجارة في المنتجات الزراعية هي أيضا فترة ١٩٨٩–١٩٩١. وهي تشمل جميع السلع والبلدان الواردة في FAO Trade Yearbook الذى تصدره المنظمة. وتتضمن الأرقام الدليلية لإجمالي المنتجات الغذائية جميع المنتجات الصالحة للأكل والتي تصنف عامة على أنها "أغذية".

وتشمل جميع الأرقام الدليلية التغيرات التي طرأت على القيم الجارية للصادرات (فوب) والواردات (سيف) وكلها محسوبة بدولار الولايات المتحدة. وعندما تقدم بعض البلدان أرقام وارداتها بأسعار (فوب)، تعدل هذه الأسعار إلى أسعار (سيف) بصورة تقريبية.

وتمثل الأرقام الدليلية لحجم الوحدة وقيمتها في التجارة بين البلدان، التغيرات في كميات المنتجات بعد ترجيحها من الناحية السعرية، وفي قيمة وحدة المنتجات بعد ترجيحها من الناحية الكمية. والأرقام الترجيحية هي على التوالي متوسط السعر ومتوسط الكمية للفترة ١٩٨٩–١٩٩١، وهي فترة الأساس المرجعية المستخدمة في جميع مسلسلات الأرقام الدليلية التي تعدها المنظمة حاليا. وتستخدم معادلة "لاسبير" في وضع الأرقام الدليلية.